

الحكومة العسكرية الأولى في السودان (1958 - 1964م)

باحثة وأكاديمية - أستاذ التاريخ الحديث
والمعاصر - جامعة القصيم - كلية التربية سابقاً

د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم

المستخلص:

واجه الحكم الوطني السوداني في بدايته الكثير من المشاكل التي أورثها لها الاستعمار كالخلافات والصراعات الحزبية التي أدت إلى إنهاء الحكم الديمقراطي وتسليم السلطة للجيش وجاءت هذه الدراسة التاريخية بعنوان الحكومة العسكرية الأولى في السودان 1958-1964م واستهدفت معرفة لماذا سُلِّمَت السلطة للجيش وأُسْقِطَت الديمقراطية وحُلِّا لبرلمان وتأتي أهميتها في أنها قضية من أهم قضايا تاريخ السودان الحديث والمعاصر. افترضت الدراسة أن التحول إلى الحكم العسكري لم يكن انقلاباً ثورياً بل تسليماً وتسليماً وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: مصادرة الحريات الديمقراطية، وإدخال البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية نتيجة للصراع السياسي والتدهور الاقتصادي. وأوصت الدراسة بأن يتفرغ الجيش لمهامه الوطنية المتمثلة في حماية البلاد، وحراسة الحدود، وخلق مجتمع مدني يسوده القانون ويحكمه الدستور انتهجت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي واعتمدت على عدد مقدر من المراجع والمذكرات والصحف والمجلات .

Abstract:

THE Sudanese National Regime encountered a lot of problems in its early beginning as a result of malicious accumulation which inherited from the colonization as partial maneuvers and conspiracies which led to the collapse of the democratic rule and giving power to the military. This historical study comes under the title of the First Military Government in Sudan (1958-1964A.D). The study aimed to Know why the government handled to the military (declining) the democracy and cancelling the parliament. It is considered one of the most important issues in the modern and contemporary history of Sudan. The study assumed that the transformation to the military government is not a revolutionary coup but it is a handling and receiving process. The study reached result

as: Confiscating the democratic freedoms leading the country to the circle of military coups as a result of, the political conflict and economic drop. The study recommended that the military should be aware of their national work as protecting the country, guarding the boundaries and creating civil society by law and guarded by the constitution. The study followed the analytical descriptive historical method and it depends on many references, notes, newspapers and magazines.

المقدمة :

نال السودان استقلاله من الحكم الانجليزي المصري في أول يناير 1956م وتشكلت الحكومة القومية في 2 فبراير 1956م برئاسة إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي بدأ الخلاف داخل الحكومة فانقسم الاتحاديون الى حزبين الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري والشعب الديمقراطي برئاسة علي عبدالرحمن فسقطت الحكومة في 4 يونيو 1956م بعد أن سحب البرلمان الثقة منها

تشكلت الحكومة الائتلافية الأولى من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة السيد عبدالله خليل حيث كانت البلاد تعاني ضعفاً اقتصادياً بسبب قلة انتاج القطن 1957-1958م وانخفاض عائدات الدولة وبالرغم من ذلك بقيت الحكومة حتى الانتخابات العامة في مارس 1958م وكونت الحكومة الائتلافية الثانية برئاسة عبد الله خليل من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بالإضافة لوزيرين من جنوب السودان. فشلت هذه الحكومة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وفي وضع دستور دائم للبلاد وفي إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان. مثل رفض نواب الوطني الاتحادي التعاون مع حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي في حكومة واحدة مهددا لاستمرار عبد الله خليل في منصبه كرئيس للحكومة الديمقراطية الأولى بالإضافة إلى التقارير التي وردت لعبد الله خليل ومفادها أن هناك تحركات مشبوهة للسفارة المصرية وملحقها العسكري مع بعض الضباط السودانيين للانقلاب على حكومته، لذلك اتفق عبد الله خليل مع الفريق عبود القائد العام للجيش لاستلام السلطة وردّها للمدنيين متى ما استقرت الأحوال متجاوزاً مؤسسات حزبه التي تسعى لتشكيل حكومة قومية لخروج البلاد من هذه الأزمة، ولم يف الجيش بوعده بعد استيلائه على السلطة في 17 نوفمبر 1958م مما أدخل البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية .

الحالة السياسية في السودان بين 1956-1958م:

نال السودان استقلاله في الأول من يناير 1956م حين أنزلت من على سارية القصر راية المستعمر ورفعت الراية السودانية ايداناً بميلاد دولة مستقلة لشعب باسل⁽¹⁾ جاء الاستقلال نظيفاً كما ينبغي بعد تضحيات وبذل ونضال وصمود لشعب أراد أن يزيح كل العقبات والقيود أمام نهضة⁽²⁾ بلاده وإدارة شؤونها وتحمل تبعاتها الداخلية ومسؤولياتها المالية وبهذه الذهنية الديمقراطية

انتقلت السلطة⁽³⁾ وتشكلت في 2 فبراير 1956م الحكومة القومية بزعامة اسماعيل الأزهري و شملت طيفاً سياسياً متناقضاً اذ جمعت بين ميرغني حمزة الذي فصله الأزهري من الوطني الاتحادي في 1954م ومحمد نور الدين الذي اختلف مع أزهري وعبد الله خليل منافس الأشقاء اللدود ورصيفه إبراهيم أحمد وفي ظل هذه الحكومة حدثت كارثة جوده في 18 فبراير 1956م وشكلت امتحاناً عسيراً للحكومة وازداد الوضع سوءاً وارتباكاً بخروج الختمية في يونيو 1956م على أزهري بحزب الشعب الديمقراطي⁽⁴⁾ فكانت هذه بداية لتفكيك الحزب الاتحادي وانقسامه⁽⁵⁾ و تحول الأزهري الى دعوة الاستقلال والتخلي عن دعوة الاتحاد مع مصر⁽⁶⁾

عصفت الخلافات الحزبية بحكومة الأزهري في 4 يوليو 1956م و تم انتخاب حكومة جديدة برئاسة السيد عبدالله خليل⁽⁷⁾ تضم حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي لتواجه هذه الحكومة الأزمة الاقتصادية بسبب قلة انتاج القطن 1957-1958م وأزمة حلايب⁽⁸⁾ وتوقف دولاب العمل وتقلص عائدات الدولة واختل مركزها فأخذت تسعى للمعونات الأمريكية المشروطة وغير المشروطة التي رفضتها كثير من الدول في أول 1958م⁽⁹⁾ وفي ظل هذه الظروف أجريت الانتخابات الثانية⁽¹⁰⁾ وكونت لجنتها من السيد محمد يوسف مضوي والسultan أندريا قور والسيد حسن علي عبد الله⁽¹¹⁾ وبعد انتهاء عملية الانتخابات وإعلان الفائزين من كل حزب انعقد البرلمان في 12 مارس 1958م نال عبدالله خليل مائة وثلاثة أصوات بينما نال اسماعيل الأزهري أربعة وأربعين صوتاً⁽¹²⁾ واستانسلان عبدالله ياسا خمسة وعشرون صوتاً وبذلك فاز السيد عبد الله خليل بمنصب رئيس الوزراء وشكل وزارته الائتلافية الثانية من وزراء ينتمون الى حزب الأمة وحزب الشعب ووزيرين من أبناء جنوب السودان⁽¹³⁾ ولقد عجزت هذه الحكومة عن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد واتسم أداءها بالانقسام في قضايا السياسة الخارجية خاصة في مسألتى المعونة الأمريكية ومشكلة حلايب الأمر الذي عرقل استمرار الحكومة⁽¹⁴⁾ فبدأ التطلع لتشكيل حكومة قومية⁽¹⁵⁾ مع تصاعد المظاهرات والاضطرابات في الشارع السياسي كنوع من الاجماع لينتهي أمر الحكومة الائتلافية بتسليمها للجيش في 17 نوفمبر 1958م⁽¹⁶⁾ تلاحظ الدراسة أن الانقسامات الحزبية و المنافسة في الوصول لكراسي الحكم والمكاسب الشخصية والتأثير الطائفي على الجماعات السياسية و النفوذ الأجنبي وغياب الدستور جعلت رئيس الوزراء عبدالله خليل يفكر في التخلص من الحكم ولكن يبقى السؤال هل كان ذلك انقلاباً عسكرياً أم تسليم وتسلم تم بين عبدالله خليل بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والفريق إبراهيم عبود القائد الأعلى للجيش؟.

نوفمبر 1958 انقلاباً أم تسليماً وتسلاً:

أورد المؤرخون آراء متضاربة في كيفية أيلولة السلطة للجيش فأورد محي الدين أحمد عبدالله أن عبدالله خليل كان أكثر رجال حزبه معارضة للائتلاف مع الوطني الاتحادي لذلك لم يكن مقتنعاً بضرورة قيام حكومة قومية تمنح البلاد القيادة التي تتطلع لها البلاد وكان بعض نواب الوطني الاتحادي رافضون للتعاون مع حزبي الأمة والشعب في حكومة واحدة وبذل بعض

قادة هذا الحزب جهوداً كبيرة لإثنائهم عن رأيهم وفي مساء 17 نوفمبر اجتمع أعضاء الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي وأعضاء لجنته التنفيذية فقرروا المشاركة في الحكومة القومية ورد عليهم السيد عبدالله خليل بأن قرارهم جاء بعد فوات الأوان ولم يفتن كثير من الناس الى ما كان يشير اليه عبدالله خليل وفي الساعات الأولى من صباح السابع عشر من نوفمبر وقع الانقلاب وأصدر قائد الجيش بيانه الشهير⁽¹⁷⁾ ويذكر آدم محمد أحمد عبدالله إن تقارير سرية وصلت عبدالله خليل كرئيس للجيش ووزير للدفاع وكذلك وصلت لقيادة الجيش بأن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري المصري وبعض موظفي السفارة المصرية بالخرطوم وأن لقاءات سرية بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين تم في أماكن مختلفة مما أكد شكوكه بأن هناك انقلاباً تعد له مصر وفي الداخل كانت الصراعات الحزبية على أوجها فكانت الجهود جارية بين الأحزاب لتشكيل حكومة قومية مما يعني فقدان عبدالله خليل لمنصبه بتشكيل حكومة قومية أو بانقلاب عسكري مدعوم من مصر ومن ثم قرر تسليم السلطة للجيش⁽¹⁸⁾ وبأن ذلك سيكون يوم افتتاح البرلمان بعد عطلته الصيفية يوم 17 نوفمبر 1958م وحينما اختمرت فكرة نقل السلطة للجيش كلف عبدالله خليل اللواء أحمد عبدالوهاب خيرالله القيام بذلك وكان محل ثقته لكن اللواء أحمد كان عسكرياً منضباً اعتذر ورفض أن يتخطى الفريق عبود⁽¹⁹⁾ بينما يورد محمد عمر بشير بأنه بات في حكم المؤكد انتهاء الائتلاف بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي ليفتح الباب أمام الائتلاف الجديد لذلك أراد عبدالله خليل سد الطريق أمام ذلك التطور فقام بإجراء اتصالات مع الفريق عبود طالباً استيلاء الجيش على زمام الحكم ليحول ذلك دون تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقضي بعزل حزب الأمة وتؤدي الى تسلم أعدائه التقليديين زمام الحكم وفي اقرار أمام لجنة تقصي الحقائق التي كونت 1964م قال الفريق عبود قبل انعقاد البرلمان بحوالي عشرة أيام جاءني عبدالله خليل وقال لي أن الحالة السياسية سيئة جداً ومتدهورة ويمكن أن يترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولي الجيش على زمام الأمور فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين وجاءني مرة أخرى فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف فقال بضرورة انقاذ البلاد من هذا الوضع ثم أرسل زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام والضباط كانوا يدرسون الخطة⁽²⁰⁾ وقبل التنفيذ بثلاثة أيام جاء ليطمئن على الموقف فقلت له كل حاجة تقريباً انتهت وستتم قبل الانعقاد فقال ربنا يوفقكم وعلى هذا قبل الفريق عبود العرض وتولى الجيش زمام الأمر لذلك فان استيلاء الجيش على الحكم في نوفمبر قد تم تنفيذه بوافر علم عبدالله خليل⁽²¹⁾ ويذكر طاهر جاسم محمد أن الائتلاف القائم يؤول الى نهايته وأن ائتلافاً جديداً قيد الدراسة ويذكر طاهر جاسم أيضاً أن السيد محمد أحمد المحجوب وزير الخارجية في ذلك الوقت يروي أن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي قد تعهدا بمناقشة تشكيل الائتلاف وفعلاً تم التوصل الى اتفاق على القيام بذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 1958م ويؤكد محمد أحمد يس وهو رئيس سابق لمجلس الشيوخ رواية محجوب مضيفاً أن السيد عبد الرحمن نفسه وعد بإقرار الائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي عندما يعود البرلمان الى الانعقاد في اليوم

التالي ولكن فقد بوغت كل هذا بوحدات من الجيش يقودها الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش بتولي السلطة⁽²²⁾ ويذكر المعتصم أحمد الحاج أن الشيخ علي عبد الرحمن ذكر أنه زار عبد خليل مساء 17 نوفمبر فقال له لاتنزعجوا وسياستنا لم تتغير وسوف تسمعوا في الراديو تشكيل الحكومة الجديدة ومجلس السيادة وأن عبدالله خليل واسماعيل الأزهرى سيكونان أعضاء في ذلك المجلس أما الوزارة فسيكون لحزب الأمة ثماني وزارات وأربعة للوطني الاتحادي واثنين لحزب الشعب اضافة لبعض الضباط الكبار وأن سياسة حزب الأمة ستستمر وهنا يتضح أن عبدالله خليل أراد أن يقطع الطريق أمام الجمعية التأسيسية حتى لا تطرح الثقة في حكومته وسعى الى قيادة الجيش لتستلم السلطة وتعيد تشكيل مجلس السيادة وتختار حكومة قومية يشارك فيها الجيش ولكن قيادة الجيش قررت أن يكون الحكم بواسطة الجيش ويتحملوا المسؤولية كاملة وفي صباح 17 نوفمبر 1958م تسلم الجيش مقاليد الأمور⁽²³⁾ ويرى أحمد سليمان أن 17 نوفمبر 1958م لم يكن ثورة ولا انقلاباً عسكرياً وإنما كان مجرد عملية تسليم وتسلم من رئيس الوزراء الذي كان وزيراً للدفاع الى قائد الجيش ولم يكن نظام نوفمبر في حقيقته حكماً للقوات المسلحة بالرغم من المظاهر المضللة مثل تكوين المجلس الأعلى وتعيين حكام عسكريين على الأقاليم إذ أن القوة المفكرة التي كانت تسيّر الحكم وتقف وراء عبود وصحبه من كبار الضباط كانت حفنة من السياسيين والطائفين وكبار البيروقراطيين من رجال الخدمة المدنية الذين تربوا في حجر الادارة البريطانية ورضعوا ثديها ولم يكن لغالبية ضباط الجيش وجنوده رأي في تسيير دفة الحكم كما أن كبار الضباط اللذين تربعوا على دست الحكم كانوا أقرب من حيث تربيتهم وأمزجتهم وتكوينهم النفسي الى السياسيين التقليديين القدامى⁽²⁴⁾ ويورد خضر حمد أن عبدالله خليل كان يتوق الى حكم البلاد دكتاتورياً وحاول أن يقوم بالانقلاب لحسابه الخاص بصفته وزيراً للحربية ويذكر أنه أراد أن يسير على هدى شمعون وكذلك نوري السعيد حتى أن يونس بحري ظهر في السودان رسوياً الى عبدالله خليل ووسيطاً لجر السودان للأحلاف⁽²⁵⁾ ويذكر أمين التوم قائلاً: كانت الحكومة تعاني عوامل ضعف من داخلها تمثلت في مشكلة الانتخابات وموضوع المعونة الأمريكية ومسألة حلايب وتعطيل أعمال لجنة الدستور ثم المؤامرة المصرية التي كان يحيكها جمال عبدالناصر بواسطة سفارته في الخرطوم ضد النظام الديمقراطي في السودان والحكومة تواجه هذا الموقف الحرج واحتمال سقوطها وقف السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة موقف يطالب بحل الائتلاف وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطني الاتحادي وأحزاب الجنوب وتمت اتصالات في هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوطني الاتحادي⁽²⁶⁾ وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذي تقوم عليه الحكومة المقبلة ولكن عبدالله خليل أصر على رفضه التشكيل الجديد وعلى عدم التعاون مع الوطني الاتحادي وظل على اصراره برغم كل المحاولات التي بذلت من داخل حزبه لفترة من الوقت ثم عاد ووافق على التشكيل وعقدت اجتماعات في منزله لتحقيق هذا الهدف وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطني الاتحادي والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب وعلى

الأهداف العريضة التي ينبغي أن تعمل الحكومة على تحقيقها وحمدنا الله على تذليل العقبات والصعاب التي واجهتنا ولكن ونحن وزراء في الحكومة أوقفنا ليلاً بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات عفائنا من مناصبنا الوزارية مع الشكر موقعة بتوقيع الفريق ابراهيم عبود⁽²⁷⁾ ويرى غراهام ف. توماس أن عبدالله خليل ظل طوال سنة 1958م يواجه هجوماً مستمراً إذ ظل راديو القاهرة يتهم عبدالله خليل بأنه كان متعاطفاً مع البريطانيين بل مع الغرب عامة وازداد الى خلافات كبيرة بين وزراء حزب الأمة حول قضايا شديدة الأهمية خاصة مسألة جنوب السودان ومما زاد الأمر سوءاً أن أخفقت الحكومة السودانية في بيع القطن ونشطت حركة في صفوف حزب الأمة تدعو الى جعل عبد الرحمن علي طه رئيساً للوزراء بدلاً من عبدالله خليل وكان السيد الصديق مؤيد لهذه الحركة وفي اليوم الذي يستعد فيه البرلمان للاجتماع من جديد حدث في البلاد انقلاب نظمته الفريق ابراهيم عبود بالاتفاق مع رئيس الوزراء عبدالله خليل وهو رجل عسكري قديم⁽²⁸⁾ ويورد محمد أحمد كرار أن عبدالله خليل بحكم أنه رئيس الوزراء ووزير الدفاع ومن ضباط الجيش العريقين اتصل بكبار ضباط الجيش المواليين له وفاتهم بحجة تردي الأحوال السياسية في البلاد أن يقوموا باستلام السلطة قبل افتتاح البرلمان عن طريق انقلاب عسكري وداخل الجيش قام صغار الضباط بتشكيل تنظيم الضباط الأحرار وبدأوا يصدرن المنشورات المعادية للحكومة والداعية للتغيير التي لا يخفى دور مصر فيها وكان الضباط الأحرار منفعلين بالتجربة المصرية الداوية كما كانت لهم دوافعهم الوطنية حيث تفتحت عقولهم العسكرية داخل ساحة الاستقلال الوطني في ظل تفتح عقلية كبار الضباط في أيام النظام الاستعماري مما جعلهم يفكرون في الانقلاب العسكري للتخلص من بعضهم وبفعل ما يرونه من فشل الأحزاب السياسية في النهوض بالسودان واستغلت خطة التحرك ما راج من اشاعات بان افتتاح البرلمان سوف تصاحبه أحداث عنف من حزب الأمة لأن حكومته سوف يسقطها تحالف جديد بين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي برعاية عبدالناصر فقضت الخطة بالتحرك تحت ستار حفظ الأمن بمناسبة افتتاح البرلمان وفي اجتماع لكبار ضباط قيادات الوحدات والأسلحة للقوات المسلحة نوه الفريق عبود الى أنه ربما تكون هناك حركة تغيير في السلطة السياسية في البلاد قريباً وسيكون الجيش طرفاً فيها⁽²⁹⁾ ووضعت خطة التحرك بمنزل اللواء أحمد عبد الوهاب نائب القائد العام حيث حضر كبار الضباط وأمرهم الفريق عبود بالتجهيز للتحرك وحدد لهم ساعة الصفر ثم تجميع عدد كبير من مختلف الوحدات من أفراد الجيش مثلت كافة الوحدات في القوة وشاركت مجموعة من القيادات الغربية والشرقية والشمالية وجميع قوات العاصمة في تمام الساعة الثامنة صباحاً قام اللواء أحمد عبد الوهاب بعمل خطة تنويرية للقوات المشاركة في التحرك وشرح لهم أسبابها ودوافعها ووجد كلامه استجابة طيبة ولم تكن القيادة الغربية والجنوبية على علم بالانقلاب ومن خلال الإذاعة سمع الناس الموسيقى العسكرية فخرجوا للشوارع في العاصمة ليجدوها مليئة بالأسلحة والدبابات والجنود وغمرة الفرحة أغلب الناس بعد أن سئموا رتابة مساجلات السياسة الديمقراطية البرالية العقيمة⁽³⁰⁾ أما الصادق المهدي فيقول: بعض الناس جهلاً أو كيداً نسبوا لحزب

الأمة تدبير انقلاب نوفمبر فالحقيقة أن الانقلاب دبره سكرتير عام حزب الأمة ضد مؤسسة حزبه حسمًا لاختلاف بينه وبين أجهزة الحزب فالحقيقة أن الحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي كان من أهم مهامها إدارة البلاد وكتابة الدستور الدائم ولكن المناورات الحزبية خلقت مناخاً مضطرباً لذلك فكر بعض قادة الحزبين المؤتلفين في تشكيل حكومة قومية من جميع الأحزاب خروجاً من الأزمة السياسية وحسب إفادة السيد عبدالله عبدالرحمن نقدالله للجنة التحقيق القضائية التي كونت بعد ثورة أكتوبر للتحقيق في المسؤولية عن الانقلاب: تمت الاتصالات من جانب حزب الأمة بغرض التفاهم على حكومة قومية وقد تطورت الأزمة إلى أن قدمنا نحن وزراء حزب الأمة استقالات فردية لرئيس الوزراء ذكرنا فيها إننا نستقيل لتمكنه من تكوين حكومة قومية تسير البلاد وأفاد السيد محمد صالح الشنقيطي رئيس مجلس النواب حينها أمام لجنة التحقيق أن لجنة وساطة برئاسته شكلت للعمل على إيجاد حكومة قومية تخرج البلاد من الأزمة وجدت هذه اللجنة صعوبة في الاتصال بزعيم طائفة وراعي حزب الشعب مما أدى إلى فشل مساعيها ورغم ذلك واصلت محاولاتها للخروج من الأزمة السياسية فتبنت هذه الدعوة رئيس حزب الأمة السيد الصديق عبدالرحمن المهدي الذي كان يستشفى في سويسرا في أوائل نوفمبر فخاطب راعي الحزب السيد عبد الرحمن المهدي في 1958/11/5م بخطاب يرجو فيه أن يتصل بنواب حزب الأمة لتأكيد الثقة في الحكومة ويؤجل انعقاد البرلمان ريثما يتم تكوين حكومة قومية بنسب نواب كل حزب في البرلمان⁽³¹⁾ ولكن رئيس الوزراء قدر أن المخاوف التي يراها ماثلة لا تحتمل التأخير ففي تلك الفترة سافر من السيد علي عبدالرحمن رئيس حزب الشعب ووزير التجارة إلى القاهرة دون أن يخطر رئيس الوزراء وسافر أيضاً السيد اسماعيل الأزهري إلى بغداد مهنئاً الشعب العراقي بثورة يوليو 1958م ومن بغداد سافر إلى القاهرة حيث اتصل بالسيد علي عبدالرحمن الذي كان في القاهرة وانتشرت إشاعة لقاتهما واتفاقهما مع القادة المصريين على إعلان اتحاد مصر والسودان ونشر الخبر في صحيفة فرنسية زاد هذا من مخاوف رئيس الوزراء وسكرتير حزب الأمة وجعله يتجاوز قرارات حزبه المؤسسية فاتصل سراً باللواء إبراهيم عبود في قيادة القوات المسلحة في هذا الأسبوع الأول من نوفمبر 1958م وأبلغه بأن الحالة السياسية تنذر بأخطار جسيمة وعرض عليه الأمر ثم سلم له السلطة في 17 نوفمبر 1958م وذلك على وعد تكوين حكومة قومية لحكم البلاد ثم إعادة الحكم للمدنيين بعد إعادة الاستقرار للبلاد وذكر أمين التوم في مذكراته وكان وزيراً في حكومة خليل عن حزب الأمة أنه لا هو ولا غيره من وزراء الحزب على علم بذلك التحرك.⁽³²⁾

من كل ما ورد نستطيع القول أن السلطة سلمت للقائد الأعلى للجيش لأسباب عديدة عقدت المشهد السياسي في ذلك الوقت جعلت رئيس الوزراء في حالة من التوتر والخوف من سقوط حكومته ثم توافرت كثير من الدواعي التي خلقها التنافس الحزبي والنفوذ الأجنبي و الدور المصري الذي كان يدير اللعبة باتجاه الاتحاد مع مصر وذلك بوصول تقارير سرية لرئيس الوزراء تحمل نبأ التحركات مشبوهة بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين ولما كانت

الصراعات تنذر بفقدان رئيس الوزراء لمنصبه بتشكيل حكومة قومية أوبانقلاب عسكري وأيضاً علم ببقاء بين علي عبدالرحمن زعيم حزب الشعب واسماعيل الأزهري رئيس الوزراء الأسبق وزعيم الحزب الاتحادي الوطني في القاهرة واتفاقهم مع القادة المصريين على اعلان الاتحاد مع مصر وتم نشر الخبر في احدي الصحف الفرنسية لذا فكر عبدالله خليل في التخلص من السلطة وتسليمها للجيش حفاظاً على كبريائه وثأراً من أعدائه التقليديين حزب الشعب والحزب الاتحادي الوطني متجاوزاً حزبه فاتصل بالقائد الأعلى للجيش طالباه اياه استلام الجيش الى حين يستقر الوضع السياسي ويتحسن الموقف الاقتصادي ولكن الجيش قد قلب عليه ظهر المجن فأحكم قبضته العسكرية على البلاد ويعد تسليم السلطة للجيش من المخاطر والأخطاء الجسيمة التي لحقت بالسودان وجعل الجيش يعتلي السلطة كلما ضاقت الحياة السياسية والاقتصادية فأدخل البلاد في دوامة الانقلابات والدكتاتوريات.

تأييد استلام الجيش السلطة في نوفمبر 1958م:

عقب اعلان الفريق عبود بيانه سارع السيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني الى اصدار بيان تأييد الانقلاب ومباركته وقد أعطى تأييدهما النظام العسكري شرعية في أمس الحاجة اليها خاصة في أيامه الأولى⁽³³⁾ وأذاع السيد محمد عثمان الميرغني بيان التأييد نيابة عن والده معلناً فيه ((تقبله نبأ تسليم الجيش بقيادة ضباطه العاملين زمام السلطة في بلادنا وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد))⁽³⁴⁾ وبعد أربعة أيام أصدر السيد عبدالرحمن المهدي بياناً صارخاً خاطب فيه الناس قائلاً: فلتطمئنوا جميعاً ولتغبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التي قام بها جيشكم المظفر. وليذهب كل منكم الى عمله هادي البال قير العين ليعين رجال الثورة السودانية بولائه وبإنتاجه وباستعداداته التام لحماية الوطن واستقلاله أيدوا يا أبناء هذه الثورة وأدعوا لها بالتوفيق والسداد وأعينوها بأن يكون كل منكم عيناً ساهرة وعزماً قوياً لتحقيق ما قامت من أجله ثورتكم وما تقدم اليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال⁽³⁵⁾ أيد الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الحكم العسكري تأييداً كاملاً واشتركوا في المجلس المركزي واشترك فيه بعض الانتهازيين من حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي⁽³⁶⁾ ومما شجع على ازدياد التأييد للنظام إعلان الفريق عبود بأن الجيش سيعود الى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجية وتهيئة البيئة الملائمة لاستقرار السياسي والاقتصادي الذي طال انتظاره⁽³⁷⁾

تكوين المجلس الأعلى للحكومة العسكرية الأولى:

تشكل المجلس الأعلى في 19/11/1958م⁽³⁸⁾ من كبار الجنرالات وشكلت الحكومة من العسكريين⁽³⁹⁾ ولم يستثنى من عضوية المجلس الأعلى برئاسة الفريق ابراهيم عبود إلا الأمير لأي محي الدين أحمد عبدالله قائد القيادة الشرقية وعبدالرحيم شان قائد القيادة الشمالية في حين تم تعيين من دونهما وهما عوض عبدالرحيم صغير والتجاني محمداً أحمد وكان سبب تجاهلهم ميوصلهما الاتحادية في حين ضم المجلس الأنصاري والختمي ومن لالون سياسي لهم ومن هنا

يتضح أن الانقلاب بجانب العامل الشخصي لدى عبدالله خليل كان موجهاً ضد الحزب الاتحادي الوطني⁽⁴⁰⁾ وتم أيضاً تكوين مجلس للوزراء غالب عضويته من العسكريين وخمسة وزراء فقط من المدنيين⁽⁴¹⁾

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية الأولى :

أعلن الفريق عبود ثلاثة أوامر 1/ حالة الطواري في البلاد بموجب المادة الثانية من قانون دفاع السودان 2/ إلغاء الدستور المؤقت ووقف العمل به 3/ حل البرلمان⁽⁴²⁾ ثم قام بإلغاء الأحزاب السياسية والقضاء عليها وحظر كل المظاهرات والاجتماعات السياسية باعتبارها خروجاً على القانون وأوقفت الصحف⁽⁴³⁾ لحين صدور أمر من وزير الداخلية وتعطيل النقابات والاتحادات وعلى رأسها اتحاد العمال ونقابات العمال وقام البوليس بالاعتداء على مقر صحيفة الطليعة الناطقة باسم اتحاد نقابات عمال السودان ووضع خيارات الأحزاب والوزراء تحت الحراسة المنزلية وصدر قانون دفاع السودان الذي يعاقب بالإعدام والسجن لكل من يقوم بتكوين أحزاب أو يدعو للإضراب أو الكراهية ضد الحكومة كما صدرت لائحة دفاع السودان التي تعطي وزير الداخلية تعطيل النقابات والاتحادات على رأسها اتحاد العمال ونقابات العمال⁽⁴⁴⁾

لم تمض أيام على الانقلاب المشؤم حتى تم اعتقال قادة الجبهة المعادية للاستعمار وقادة الحركة العمالية في يوم 27 نوفمبر 1958م وتبعتها موجة أخرى من الاعتقالات في 17 ديسمبر 1958م⁽⁴⁵⁾ امتلأت السجون والمعتقلات بالأحرار وتحمل الشيوعيون العبء الأكبر من جرائم اهراب حكم عبود وحكم بالسجن على الشفيق أحمد الشيخ سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان والعضو البارز في قيادة الحزب الشيوعي واعتقل 25 من الشيوعيين في يونيو 1959م وتم نقلهم الى ناجيشوط وهو جبل ارتفاعه أكثر من 6500 قدم جوه رطب وكان من المعتقلين أحمد سليمان المحامي والدكتور عز الدين علي عامر وجوزيف جرنج ولم ينزلوا من الجبل إلا بعد اضرابهم عن الطعام في أكتوبر 1959م⁽⁴⁶⁾

أخذ نظام عبود يضيق الحريات في أوساط الشعب وفي دور الحكومة وفي كل مكان كم اتخذ سياسة متشددة في الجنوب وتوقف الانتاج وكان الرأي داخل الجيش نفسه غير مؤيد للحكومة⁽⁴⁷⁾

المعارضة المدنية للحكومة العسكرية الأولى:

وجد نظام نوفمبر معارضة شديدة من العمال والمزارعين وعمال السكة حديد وطلاب المدارس والجامعات ونفذ العمال والمزارعين اضراباتهم المتكررة مطالبين بعودة النقابات واطلاق سراح المعتقلين من زملائهم ومطالبين بتحسين الأجور وعند اعلان اتحاد عمال السكة الحديد اضرابهم قامت المظاهرات في مختلف مدن السودان تأييداً للإضراب وقامت الحكومة على اثره بحملة اعتقالات واسعة ونتيجة لذلك أرسل الزعيم اسماعيل الأزهرى وعبدالله خليل برقية شديدة اللهجة احتجاجاً على سوء معاملة المعتقلين الى الحكومة العسكرية نيابة عن الجبهة الوطنية المتحدة⁽⁴⁸⁾

معارضة الجيش للحكومة العسكرية الأولى:

رأت طلائع الضباط الأحرار الذين يمثلون من الجيش ما يمثله المثقفون الوطنيون والثوريون أن حكومة 17 نوفمبر لا تمثلهم من قريب أو بعيد وكان عليهم أن يحافظوا على وحدة الجيش وطبيعته في الانضباط من جهة ويواجهوا الحكومة الجديدة التي تحكم باسمهم مستغلة للظروف (49)

ولما لم يتحقق الاستقرار السياسي الذي كان النظام العسكري قد وعد به وجد معارضة داخل الجيش منذ البداية ففي مارس 1959م قام اللواء محي الدين أحمد عبدالله واللواء عبدالرحيم شنامن القيادة الشرقية والشمالية على التوالي بقيادة قواتهما إلى الخرطوم واعتقلوا ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى من بينهم نائب الرئيس وطالبا باستقالة الآخرين واستجيب لطلبهما ومن ثم تم تكوين مجلس جديد أستبعد نائب الرئيس ورفيقيه المقربين له وأضحى القائدان عضوين بالمجلس الأعلى ووزيرين وفي 22 مايو حدثت محاولة انقلابية ثانية الغرض منها إبعاد نائب الرئيس حسن بشير الذي كان يسير على نهج أحمد عبدالوهاب في التعاون مع حزب الأمة والصدقة مع أمريكا وأدت العلاقات بين اللواء محي الدين أحمد عبدالله واللواء عبد الرحيم شنان إلى فشل انقلاب مايو وتم القبض عليهما وحوكما بالسجن وكان نصيب صغار الضباط المؤيدين للانقلاب الثاني الطرد من الخدمة أو السجن⁽⁵⁰⁾ أما المحاولة الانقلابية الثالثة كانت في حامية أم درمان في 9 نوفمبر 1959م قام بها صغار الضباط تم القبض عليهم وتم اعدام خمسة منهم وتم سجن البقية⁽⁵¹⁾ وفي 1959/11/9م تحرك علي حامد وعبدالله البديع كرار وصادق محمد حسن ويعقوب كبدهوعبد الحميد عبد الماجد فسيطروا على مدرسة المشاة في أم درمان و سرعان ما طوقوا وتم اعدامهم شنقاً خوفاً من انفجار الوضع في الجيش متى قدموا للموت رمياً بالرصاص بواسطة العسكريين⁽⁵²⁾

فكرة مؤسسات التطور الدستوري:

شعر نظام الفريق عبود بحاجته إلى شكل مؤسسة دستورية تشريعية تقلل من وجه حكم الفرد طارحاً نظاماً أسماه بفكرة مؤسسات التطور الدستوري وكان من أهمها المجالس المحلية للقرى ومجالس المديريات والمجلس المركزي ليكون برلماناً للسودان كونت مجالس لمديريات السودان التسعة واجتمعت في يوم 1961/7/1م وفي 1961/11/17م في عيد الثورة الثالث أن الحكومة عازمة على تكوين لجنة لوضع قانون المجلس المركزي وتحديث عن الديمقراطية و الإصلاح الديمقراطي المقبل رفضت كل الأحزاب السودانية دخول انتخابات المجلس المركزي بما فيها الحزب الشيوعي السوداني الذي تنازل ودخل انتخابات المجلس وشرع في كل الدوائر في العاصمة والأقاليم ولم يحالفه الحظ في أي دائرة وقاطع حزب الأمة والاتحاديين انتخابات المجلس المركزي إلا أن الاتحاديين عادوا ودخلوا الانتخابات بأعداد كبيرة⁽⁵³⁾

تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة :

أدركت الأحزاب السياسية أن النظام العسكري لا يرغب في المهادنة ورأى قادة الأحزاب أن لاسبيل لإعادة السلطة للمدنيين إلا عن طريق النضال وفي نوفمبر كتب السيد الصديق المهدي

زعيم الأنصار الى الفريق عبود مطالباً بتشكيل حكومة مدنية للقيام بأعداد الترتيب اللازم لإجراء الانتخابات وتقدم اسماعيل الأزهرى بمذكرة مماثلة ⁽⁵⁴⁾ وكان نصيب المذكرتين الإهمال ⁽⁵⁵⁾ وبعد لقاء زعيمى حزب الأمة والوطني الاتحادي اتفقا على تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة برئاسة السيد الصديق المهدي مقرها بين الأمام المهدي في أم درمان وانضم الحزب الشيوعي و الإخوان المسلمين الى الجبهة وكان الحزب الشيوعي مسيطراً على عدد من النقابات الأمر الذي مكنه من مناوئة الحكم العسكري من حين لآخر ⁽⁵⁶⁾

أرسلت الجبهة في نوفمبر م 1960 مذكرة للفريق عبود وقع عليها ممثلين عن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وتضمنت نفس الطلبات السابقة وأرسلت أيضاً مذكرتين في 1961 م ولم يتخذ الحكم العسكري أي إجراء في مواجهة الجبهة إلا عندما أرسلت في 7 يوليو 1961م برقية إلى الفريق عبود احتجاجاً على تعذيب واضطهاد أحد السجناء السياسيين في الأبيض فاعتقل عدد من قادة الجبهة ⁽⁵⁷⁾ وهم :

حزب الأمة	الحزب الوطني الاتحادي	الحزب الشيوعي
- عبدالله خليل - عبدالله عبدالرحمن نقدالله - محمد أحمد محجوب - عبدالله ميرغني - أمين التوم	- إسماعيل الأزهرى - مبارك زروق - محمد أحمد المرضي - ابراهيم جبريل	- عبدالخالق محجوب - أحمد سليمان

ورحلوا الى جوبا بجنوب السودان وقضوا ستة شهور بالمعتقل ولم يطلق سراحهم إلا عندما دخلوا في اضراب عن الطعام وصلت أخباره إلى الخرطوم وأثار ذلك موجة من الغضب وفي أثناء اعتقال قادة المعارضة توترت العلاقة بين الحكومة وطائفة الأنصار وأستعرض كل منهم قوته أثناء الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف في يوم 21 أغسطس 1961م وكانت الشرطة متحفزة والأنصار يهللون ويكبرون وإثر انفجار احدى زجاجات الاضاءة الكهربائية أطلقت الشرطة نيرانها على حشود الأنصار فقتل منهم 12 شهيداً شيعتهم ام درمان في موكب حزين وهتفت جماهير المشيعين مطالبة بالتأثر ⁽⁵⁸⁾

مذكرة المعارضة 29 ديسمبر 1960 م :

كانت الأحزاب السياسية تنتهز أي فرصة للتعبير عن معارضتها للحكم العسكري وعند زيارة جمال عبدالناصر السودان في نوفمبر 1960م أعد له استقبال شعبي كبير بواسطة السيد الصديق المهدي استغل هذا الحدث للتعبير عن معارضة الحكم العسكري ⁽⁵⁹⁾ بعد مغادرة الرئيس عبد الناصر تقدمت المعارضة في 29 نوفمبر ب 1960م وبتوقيع السيد الصديق المهدي وميرغني حمزة من حزب الشعب الديمقراطي وطالبت المذكرة بعودة الجيش

إلى ثكناته وأعماله الدفاعية الأصلية وتشكيل لجنة وطنية ترعى الانتخابات الجديدة ورفع قوانين الطواري فوراً لتأمين الحرية للشعب ووالصحافة⁽⁶⁰⁾

على النقيض من ميرغني قدم أغلب أعضاء حزب الشعب الديمقراطي المحظور يقودهم على عبدالرحمن جنباً إلى جنب مع ختمين آخرين خطاب ولاء تحت عنوان مذكرة كرام المواطنين معربين عن احترامهم لما حققته الحكومة الثورية في الدخل والخارج وقد ذكر محمد عبدالجواد أن عواطف حزب الشعب الديمقراطي كانت بالفعل وإلى حد كبير إلى جانب عبود الذي كانت سياساته تنسجم مع التوجهات الأيدلوجية لحزب الشعب الديمقراطي وعلى سبيل المثال فقد أيدوا سياسته تجاه مصر والتي توجت بتوقيع اتفاق حول مياه النيل في 8 نوفمبر ورحبوا بتوجيه الدعوة إلى عبدالناصر في عام 1960م وأيد الخطمية زيارة عبود إلى الاتحاد السوفيتي في يوليو 1961 وفي عام 1965م ذكر السيد محمد عثمان الميرغني في خطابه في الذكرى السنوية للاستقلال أن الختميهيدوا في تأييد حكومة عبود بعد تدخل الفريقين شنان وأحمد عبداللهفي مارس 1959م لأن ذلك أدى إلى تغيير السياسة الخارجية وأكد أن الختميه انقلبوا ضد عبود في مستهل عام 1962م كما تبين ذلك انتقادات صحيفتهم ضد النظام والتي أدت إلى انهيار حكومته⁽⁶¹⁾

لم تقتصر المعارضة على الأحزاب وحدها بل قامت نقابات العمال بمظاهرة احتجاجية معادية للنظام العسكري واحتج الاتحاد العام على القرار الصادر في 2 ديسمبر بوقف اصدار الجريدة النقابية الطليعة وأرسل الاتحاد العام مذكرة احتجاج إلى الفريق عبود في 8 ديسمبر 1958م ومن ثم القبض على الشفيق أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال وعلى ستة من رفاقه أعضاء اللجنة التنفيذية وحوكموا أمام محكمة عسكرية قضت بإدانتهم وعاقبتهم بالسجن لفترات مختلفة وأدت هذه الاعتقالات والأحكام إلى إرسال برقيات احتجاج من جانب اتحاد نقابات العمال العالمي الذي يشغل منصب الرئيس في لجنته التنفيذية وتقدم الاتحاد العام لنقابات العمال بشكوى إلى مكتب العمل الدولي بجنيف نيابة عن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان محتجاً على حرمان عمال السودان من حقهم في التنظيم النقابي⁽⁶²⁾ وفي 3 أكتوبر 1962م فجعت البلاد عامة والمعارضة خاصة بالرحيل المفاجئ للسيد الصديق المهديالذي جعل من دار الامام المهدي مقراً لاجتماعات الجبهة الوطنية المتحدة وتولى عبء قيادة المواجهة للنظام العسكري وبرحيله فقدت المعارضة الكثير من فعاليتها ولكنها أفاقت وواصلت النضال (63)

جنوب السودان والحكومة العسكرية الأولى:

على إثر إلغاء البرلمان السوداني عقب استلام الجيش للحكم في 1958م وذلك تمشياً مع سياستها في وقف النشاط الحزبي والقضاء على كل صور العمل السياسي ونتيجة لهذا القرار سافر النواب والشيوخ إلى بلادهم وقراهم ومن بينهم أبناء الجنوب اللذين استقر بعضهم في مديرياتهم وفضل البعض الآخر ممارسة نشاطه خارج البلاد فهاجر إلى الدول المتاخمة وانضموا إلى معسكرات الانفصاليين وهكذا خدمت الحكومة حركة الانفصال والتمرد بعد أن هدأت في عامي 1957-1958م لتنشط من جديد (64) لأن الحكم العسكري عقد المشكلة من ناحيتين :

أولاً: إسكات الصوت السياسي الجنوبي بحل البرلمان وإلغاء الأحزاب
ثانياً: تصرف النظام مع مشكلة جنوب السودان كمسألة أمن عادية فأخفق أخفاقاً كبيراً في

سياسته في الجنوب (65)

ولقد وضع النظام حداً لمشروع دستور البلاد الدائم وقفل الباب أمام تحقيق الوعد الذي قطعتة الأحزاب السياسية للأحزاب الجنوبية ببحث مطلب إقامة نظام فدرالي للسودان ونتيجة لهذا أطلقت حركة أنانيا الأولى في عام 1963م (66) واتخذت حركة الأنانيات منطقة قبيلة المهادي مقراً لها وبدأت تشن هجماتها على نقاط الشرطة النائية وتدمر الكباري وتنسف الجسور وتهاجم بضربات خاطفة وحدات من الجيش السوداني وحيال هذا الوضع زادت حكومة عبود من إجراءات نقل الموظفين الجنوبيين التعسفية إلى الشمال وطردت رجال الكنائس الأجانب العاملين في الجنوب كما كثفت من قمعها وانعكس تطور الأوضاع في الجنوب والصحافة وبدأ أول تدخل لهيئة الأمم المتحدة في صورة الاهتمام باللاجئين السودانيين في البلاد الأفريقية ووجدت حالة الجنوب طريقها إلى الصحافة المحلية السودانية بصورة كبيرة وفي دوائر المعارضة السياسية في البلاد ووظفتها المعارضة في الهجوم على دكتاتورية العسكر والمطالبة بعودة الديمقراطية والحريات العامة (67)

لقد ساهم نظام عبود في إشعال فتيل مشكلة جنوب السودان وذلك بخروج نوابه من البرلمان الذي حل في نوفمبر 1958م فحرم الجنوبيين من التعبير والمشاركة السياسية التمثيل في المجلس الأعلى للنظام العسكري لذا فإن مشكلة الجنوب كانت واحدة من أسباب الثورة الشعبية في أكتوبر 1964م.

الانجازات الاقتصادية للحكومة العسكرية الأولى :

رغم عزلة النظام العسكري استطاع أن يحقق انجازات اقتصادية تمثلت في وضع البنات الأساسية في مجالات الطرق والصناعة والتوسع في المشاريع الزراعية وفي التعليم العام ونجح النظام في خلق علاقات متوازنة بين دول المعسكرين الشرقي والغربي والدول العربية ودول الجوار (68) وسارع النظام بقبول المعونة بكافة شروطها القديمة وعلى تأييد مراكزها في كثير من أرجاء البلاد بل انتهج النظام سياسة مالية تقوم على الاقتراض من الدول الغربية الاستعمارية لذلك ارتبط السودان بقروض من ألمانيا الغربية لمشاريع خزان الروصيرص ومصنع سكر الجنيّد وكهرباء خزان سنار ومشروعات التنقيب عن الحديد وقروض من أميركا لمشاريع البنك الصناعي ومصنع النسيج الأميركي بالخرطوم بحري وطريق الخرطوم بورتسودان وغيرها وقروض من البنك الدولي لمشروع امتداد المناقل ومشروع توسع السكة حديد وقروض من إنجلترا لمشروعات المواصلات الجوية كما اقترض السودان من كل من إيطاليا وهولندا ويوغسلافيا واقترض السودان من إيطاليا وهولندا ويوغسلافيا و اقترض من دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ولكن لم تتجاوز قروضه من الاتحاد السوفيتي أكثر من 6% (69)

كثير من المصانع التي أنشئت كانت للكماليات مثل البيرة والروائح والحلويات ومعظمها يعتمد على خامات مستوردة وتكونت لجنة دولية للإشراف على رؤوس الأموال الأجنبية الاستعمارية في السودان تحت إشراف البنك الدولي وتكونت بموافقة أميركا وألمانيا الغربية وإنجلترا وإيطاليا وهكذا نسجت حكومة عبود سياستها مع سياسة الاستعمار الجديد الذي يختفي في ثوب اقتصادي

حيث لم يسهم في بناء صناعة سودانية و في بناء مجتمع الاكتفاء الذاتي (70) بل بلغ العجز الداخلي في ميزانية عبود نصف مليون من الجنيهات (71)

سقوط الحكومة العسكرية الأولى أكتوبر 1964 م :

مثلت فترة الحكم العسكري مناخاً مناسباً لنمو التنظيمات النقابية والاتحادات الطلابية التي لعبت دوراً كبيراً في مقاومة الحكم العسكري (72) وواجه الشعب السوداني النظام العسكري في ثورة عارمة وصدامات أطاحت به في 21 أكتوبر 1964م اتسمت بالقوة والصرامة والصلابة والتصميم على مواجهة السلطة العسكرية الحاكمة (73)

يلاحظ أن الخلافات والمؤامرات الحزبية وغيرها من الأسباب والدواعي واستشارة عدد من كبار الضباط في أوضاع البلاد أنهى التجربة البرلمانية مما يشير إلى ضعف الأحزاب ومؤسساتها وقياداتها أمام الخطر العسكري الداهم الذي أجهض الديمقراطية معتقداً أنها لا تتسق وتطالع الشعب السوداني فانحنى الجميع للعاصفة العسكرية التي أصبحت سنة استنها الجيش بصعوده إلى الحكم كلما ضاق الحال فما يفعله الآن الجناح العسكري في مجلس السيادة الذي تشكل عقب ثورة ديسمبر 2018م خير دليل على ذلك فهو عائق للتحول الديمقراطي ومن المفارقة طموحه في التمثيل البرلماني .

الخاتمة:

ناقشت الورقة الحكم العسكري الأول في السودان نوفمبر 1958م وكيف تم انتقال السلطة إلى الجيش نتيجة للصراعات الحزبية وضعف الحالة الاقتصادية ورفض رئيس الوزراء عبدالله خليل قيام حكومة قومية إضافة للنفوذ الخارجي الأمر الذي حدا برئيس الوزراء تسليم السلطة للجيش ريثما يعود الاستقرار إلى البلاد ولكن سرعان ما أحكم الجيش قبضته وانفرد بالسلطة لستة أعوام حتى اقتلعت ثورة أكتوبر الشعبية 1964م وتوصلت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات .

النتائج:

1. فشل حكومة عبدالله خليل في إدارة التنوع السياسي.
2. إطاحة عبدالله خليل بحكومته وتسليمها للجيش.
3. مصادرة الحريات الديمقراطية.
4. أدخل الصراع السياسي والتدهور الاقتصادي البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية

التوصيات:

1. أن يتفرغ الجيش لمهامه الوطنية حماية للبلاد وحراسة للحدود.
2. العمل الجاد لوضع دستور دائم يحمي البلاد ويحقق الاستقرار.
3. أن تعمل الأحزاب على تنمية معاني الديمقراطية .
4. البعد عن المؤامرات الحزبية لأجل الكسب الرخيص .

المصادر والمرجع:

- (1) مجلة الخرطوم، العدد الرابع السنة الخامسة يناير 1970م.
- (2) عثمان سيدأحمد اسماعيل: نظرة في تاريخنا المعاصر 1956-1969م، كلية الآداب قسم التأليف والنشر جامعة الخرطوم، بدون تاريخ ص8.
- (3) الصادق المهدي: جهاد في سبيل الديمقراطية، المطبعة الحكومية بدون تاريخ، ص62.
- (4) حسن مكي محمد أحمد: الأخوان المسلمين في السودان 1944-1969م، سلسلة الكراسات غير الدورية رقم 6، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ط1، الدار الوطنية للطباعة والنشر، أكتوبر 1987م، ص57.
- (5) شمس الهدى إبراهيم ادريس: التدخل الاسرائيلي في السودان كيف ولماذا، مطابع السودان للعملة / ط1، 1426هـ - 2005م، ص82.
- (6) جريدة الحياة السياسية 2002/12/31 م .
- (7) آدم محمد أحمد عبدالله: العلاقات السودانية المصرية (منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية) بدون تاريخ، ص87.
- (8) حسن مكي: مرجع سابق ص57.
- (9) عبد الماجد أبو حسيبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج1، دار صنبللنشر والتوزيع، القاهرة، 1978م، ص163.
- (10) حسن مكي: مرجع سابق ص57.
- (11) جريدة الأضواء العدد 44، يناير 1969.
- (12) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية 1900-1969، دار الجيل ط2، بيروت 1407 هـ - 1987م، ص266.
- (13) إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، 1970م ص3920.
- (14) الخير أحمد سليمان: القرار السياسي في السودان، مقارنة مابين النظم البرلمانية والرئاسية والعسكرية ط1، مكتبة الشريف الأكاديمية، 2005م ص80.
- (15) جريدة الأيام 9 يوليو 1956م العدد 4422.
- (16) الخير أحمد سليمان، مرجع سابق ص80.
- (17) جريدة الأيام 9 يوليو مرجع سابق.
- (18) آدم محمد أحمد عبدالله: العلاقات السودانية المصرية (منظور الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية) بدون تاريخ ص88.
- (19) محي الدين أحمد عبدالله: تاريخ ومن أجل التاريخ، المطبعة العسكرية، بدون تاريخ ص21.
- (20) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969م ص267.
- (21) نفس المرجع ص268.

- (22) ظاهر جاسم محمد: تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969م، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ص 217-218.
- (23) المعتصم أحمد الحاج: لمحات من تاريخ السودان في عهد الحكم الوطني 1954-1969م الكتاب 8 سلسلة الدراسات السودانية مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامع أم درمان الأهلية، الطابعون دار الزهراء، الخرطوم، بدون تاريخ ص25.
- (24) أحمد سليمان: سياحة فكر وجولات قلم، دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، بدون تاريخ ص270-271.
- (25) خضر حمد: الحركة الوطنية الاستقلال ومابعده، ط1، مكتبة الشرق والغرب الشارقة 1980م، ص296.
- (26) أمين التوم: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية 1914-1969م، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط1، 1987م ص157.
- (27) نفس المرجع ص157م.
- (28) غراهام ف. توماس: السودان موت حلم، ترجمة عمران أبوحجلة، ط1، 1994م، ص92-93.
- (29) محمد محمد أحمد كرار: الانقلابات العسكرية في السودان، بدون تاريخ ص35-36.
- (30) نفس المرجع ص37-38.
- (31) الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني، 2010م ص79.
- (32) نفس المرجع، ص79-80.
- (33) عبد الفتاح محمد علي البصير: الدور السياسي للزعيم اسماعيل الأزهري، بدون تاريخ، ص206.
- (34) خليفة خوجلي خليفة: حتى متى حكومة طائفية -انقلاب عسكري -انتفاضة، مطابع سجل العرب بدون تاريخ ص118.
- (35) محمد سعيد القدال: الانتماء والاغتراب دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص172.
- (36) علي عبد الرحمن الأمين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان، بيروت 1970م ص92.
- (37) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص255.
- (38) هنري رياض: موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة بيروت 81.
- (39) محمد سعيد القدال ص171.
- (40) عبد الفتاح محمد علي البصير: مرجع سابق ص206.
- (14) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص269.
- (42) محمد محمد أحمد: مرجع سابق ص38.
- (43) محمد عمر بشير: مرجع سابق ص269.
- (44) محمد سعيد القدال مرجع سابق ص269.
- (45) خليفة خوجلي خليفة: مرجع سابق ص120.
- (46) أحمد حمروش: مصر والسودان، كفاح مشترك، دار الهلال، بدون تاريخ ص102.
- (47) موسى عبدالله حامد: صدى السنين أيام الجامعة ص35.

- (48) عبد الفتاح محمد علي البصير :مرجع سابق ص209.
- (49) عثمان سيد أحمد :مرجع سابق ص15-16.
- (50) ابراهيم حاج موسى :مرجع سابق ص219.
- (51) بشير مخمد عمر :مرجع سابق ص271.
- (52) عبدالرؤوف بابكر السيد: السودان الثورة من النفق الى الأفق ،طرابلس الجماهيرية،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ،ط1395،1-1986ص118.
- (53) محمد محمد أحمد كرار :انتخابات وبرلمانات السودان ،تحليل وتوثيق ،دار البلد لطباعة والنشر ،ط4،1419هـ -1998م،دار البلد للطباعة والنشر ص72.
- (54) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص26.
- (55) جريدة الأيام 30يناير 1959م.
- (56) المعتصم أحمد الحاج ص26-27.
- (57) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272.
- (58) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص27.
- (59) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272-273.
- (60) ظاهر جاسم محمد :مرجع سابق ص222-223.
- (61) نفس المرجع ص222-223.
- (62) محمد عمر بشير :مرجع سابق ص272-273.
- (63) المعتصم أحمد الحاج :مرجع سابق ص38.
- (64) محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ،مطبعة نهضة مصر بالفجالة ط2 ، 1972م، ص145.
- (65) الصادق المهدي : مستقبل الاسلام في السودان ط1،جدة 1423-1983م ،ص114-115.
- (66) الصادق المهدي : الوفاق والفراق بين الأمة والجهة في السودان ،1958-1995م،دائرة الإعلام حزب الأمة بدون تاريخ نص23.
- (67) خليفة خوجلي خليفة :مرجع سابق ص 129-130.
- (68) أمين التوم :مرجع سابق ص158.
- (69) هنري رياض : مرجع سابق ص87-88 .
- (70) أحمد حمروش :مرجع سابق ص 110-112.
- (71) الشريف حسين الهندي 1924-1982م :مذكرات ، أعددها للطباعة والنش الأمين الشريف عمر الهندي أبوالخيرات ، التحرير والمراجعة اللغوية ابراهيم القرشي ،ط1،الخرطوم ، الناشر مركز عبدالكريم ميرغني 2006م ص176.
- (72) المعتصم أحمد الحاج:مرجع سابق ص 29.
- (73) آدم محمد أحمد عبدالله :مرجع سابق ص91.



صورة رقم (1) السيد اسماعيل الأزهرى رئيس وزراء أول حكومة وطنية في السودان
المرجع ar.wikipedia.org/wiki



صورة رقم (2) السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء 1956-1958م
نفس المرجع السابق



رسم توضيحي 1 صورة رقم (3) السيد الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السوداني 1958م
نفس المرجع السابق



صورة رقم (4) الفريق إبراهيم عبود والسيد الصديق المهدي رئيس الجبهة الوطنية المتحدة نفس المرجع السابق